من وثائق المؤتمر الرابع للحركة الديمقراطية الآشورية المنعقد في بغداد للفترة من ٢٩ حزيران ولغاية ٢ تموز ٢٠٠٦: التقرير السياسي/ ٢

على الصعيد الوطني

ثانياً: العراق ما بعد سقوط النظام الدكتاتوري

كان من الطبيعي ان تلتقي مصلحة غالبية الشرائح والكيانات السياسية العراقية المكتوية بنار النظام الدكتاتوري لعقود مع المصالح الدولية في التخلص من النظام الدكتاتوري ومخاطره على الامن والاستقرار والسلم العالمي، رغم كون النظام مرتبطاً - بصورة مباشرة او غير مباشرة - بالقوى العظمى وادواتها لتمرير سياساتها في المنطقة، وخير دليل على ذلك هو الحرب العراقية الإيرانية التي دامت أكثر من ثمان سنوات. وان سياسات النظام القمعية قد عمقت المعاناة والجراح وزادت من الاحتقانات بين اوساط العراقيين دون استثناء سواءاً في طبيعة نظامه الدكتاتوري تجاه التيارات السياسية غير الموالية له، او سياسات التمييز على اساس الطائفية والعنصرية بدءا من حملات الاعدامات والقتل الجماعي والانفال والمقابر الجماعية فالارض المحروقة وتجفيف الاهوار وغيرها، وان تلك السياسات كانت عاملا محفزاً للمعارضة العراقية بكل تلاوينها لتصعيد نضالها وتبني سياسات تقود الى التخلص من النظام الدكتاتوري بعد ان كان قد احكم السيطرة على البلاد بالحديد والنار والقتل والتدمير وان التغيير كان غير ممكن دون دعم خارجي. الى جانب السياسات الدكتاتورية شهدت المرحلة تصاعد حدة المواجهة بين المجتمع الدولي وفرق التفتيش مع النظام الدكتاتوري لتطويق مساعي النظام للحصول على تكنولوجيا وانتاج اسلحة الدمار الشامل من كيمياوية وبيولوجية والطاقة الذرية، وعدم تجاوب النظام مع المنظمة الدولية كان حجة قانونية. رغم عدم صدور اي قرار من مجلس الامن استندت عليها امريكا وبريطانيا ودول حليفة عديدة شاركت في ضرب واسقاط النظام الدكتاتوري في ٩ /٤/ ٢٠٠٣ مستفيدة من تأييد معظم فصائل المعارضة التي شاركت في مؤتمر لجنة التنسيق المكونة من "٦٥" عضوا المنعقد في صلاح الدين / اربيل اواخر شباط ٢٠٠٣ ، حيث كانت فصائل المعارضة قد خرجت بخطاب سياسي وطني يضمن الوحدة والاستقلال والسيادة الوطنية والنظام التعددي الديمقراطي الاتحادي يؤمن الحقوق والحريات لكل مكونات الشعب العراقي.

وكان من المفروض اعلان تشكيل الحكومة الانتقالية التي تضم فصائل المعارضة الفاعلة وتعبر عن مكونات الشعب العراقي، ليتم الاعتراف بها لتفادي الفراغ السيادي.. الا ان الفصائل الرئيسة المتصدية للتغيير تلكأت في تشكيل واعلان الحكومة الانتقالية لتتسنم مقاليد السلطة والحكم الانتقالي ورافق ذلك قرارات سلطة الائتلاف لقوات التحالف ذات الطابع الفردي دون ان تستفيد من خبرات قيادات المعارضة ومنها حل الجيش والقوات المسلحة العراقية وعدم اعلان العفو العام للغالبية ممن لم يتورطوا في الجرائم "ترك القتلة والمجرمين المحترفين طلقاء، وترك الحدود مشرعة امام كل من هب ودب" كل ذلك ادى الى الفوضى وسلب الممتلكات العامة وتدمير مؤسسات البنية التحتية، اضافة الى ممارسات التشفي من لدن البعض مما عمق الجراحات والاحتقانات وسيادة حالة الفوضى التي دفعت المجتمع الدولي لاستصدار قرار مجلس الامن لشرعنة الاحتلال الرقم "١٤٨٣" الذي صدر بعد ستة اسابيع من سقوط النظام وبموجبه تم اعتبار قوات التحالف قوات احتلال تتحمل مسؤولية الامن وخولت ادارة البلاد لها - حيث اعلن الرئيس الامريكي تعيين السفير بول بريمر مديرا لادارة سلطة التحالف..

ورغم ان السلطات الامريكية كانت قد استقدمت معها مجموعة خبراء من العراقيين المغتربين معظمهم من امريكا اضافة الى مستشارين تم نشرهم في الوزارات والادارات، كانت بمثابة السلطات الادارية الفعلية الا انها ومن جانب آخر سعت إلى الاستفادة من قيادات المعارضة ورموزها التي ناضلت طويلا ضد النظام السابق وتمتلك قاعدة شعبية وخبرات سياسية، فاعلنت تشكيل هيئة رئاسية باسم مجلس الحكم المتكون من "٢٥" عضوا ورئاسته دورية، الا ان سلطات التحالف لم تمنح مجلس الحكم اية سلطات إدارية او امنية، ما جعل المجلس مكبلا دون صلاحيات حقيقية على الارض، اذ استمرت السلطة بيد قوات التحالف الدولي.. ما عمق الازمات والاختناقات حيث لم يتح للزعامات العراقية القيام بمهامها الوطنية، في محاولة منها لتتفادى تنامي هذه التنظيمات التي تختلف في نهجها وسياساتها مع السياسة والاجندة الامريكية، اضافة الى اختلاف اجندات القيادات العراقية وعدم اعطائها الاولوية للاجندة الوطنية العراقية.. ورغم ذلك فان مجلس الحكم سعى لاستعادة المكانة الدولة العراقية وعلاقاتها في المجتمع الدولي وبذل جهودا لاعادة تأسيس الدولة التي تفككت وعلى اسس دستورية حضارية، واصدر قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في ٨ /٣ /٢٠٠٤، ثم انتقال السلطة "الادارية دون الامنية" الى العراقيين في ٢٨ /٦ / ٢٠٠٤، وتشكيل حكومة انتقالية ائتلافية ضمت معظم المكونات السياسية الفاعلة وتشارك في تشكيلها مجلس الحكم وسلطات التحالف الدولي وممثل الامم المتحدة الاخضر الابراهيمي، وذلك بالتوازي مع تأسيس المجلس الوطني الانتقالي من "١٠٠" عضو المنبثق من المؤتمر الوطني العراق، والذي مارس نسبياً مهمة رقابة عمل الحكومة دون صلاحية التشريع باعتباره غير منتخب.

وفي كانون الثاني ٢٠٠٥ تم انتخاب اول جمعية وطنية عراقية، أخذت على عاتقها مهمة كتابة الدستور الذي صدر في ٢٨ /٨/ ٢٠٠٥ وتم التصويت والمصادقة عليه من قبل الشعب ثم الانتخابات النيابية العامة في كانون الاول ٢٠٠٥ حيث انتخب الشعب ممثليه لاربعة اعوام، ومنه انبثقت الحكومة العراقية، من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء. وبذلك تكون اركان الدولة العراقية قد تأسست على اسس دستورية مستمدة سلطتها من الشعب رغم الملاحظات والتحفظات سواء على بعض مضامين الدستور او على عملية الانتخابات ومدى نزاهتها، أو ما جرى في تشكيل مختلف الهيئات السيادية في العراق.

والى جانب العوامل الايجابية في العملية السياسية، فان الاوضاع في البلاد استمرت في التردي وتفاقم الازمات وتصاعد العنف والقتل على الهوية وفرز المناطق على اساس طائفي وغير ذلك من الازمات التي تعصف بالمواطن وتثقل كاهله، اذ بالاضافة الى ما يعانيه الجميع من الازمات في المستلزمات الحياتية فان الاحتقانات الداخلية بين الكيانات السياسية التي تفاعلت ايجابا والعراق الجديد واصبحت مشاركة في العملية السياسية وبين الجماعات التي لا زالت خارج العملية السياسية وقسم منها يمارس العنف ويسعى لعرقلة عجلة التاريخ واستعادة السلطة بالقوة وغيرها ممن تستند على الشرع والعقيدة في مقاومة وجود القوات الاجنبية ومن يتعامل معها وبصورة خاصة الارهاب الدولي، هذا ناهيك عن الدور السلبي لدول الجوار المتشككة من الموقف الامريكي تجاهها، كل ذلك ينعكس سلبا على الوضع ويساهم في تفاقم الاوضاع الامنية ويصبح المواطن العراقي ضحية الصراعات الدولية والاقليمية او اسيراً للاجندات الخارجية ولتيارات متعصبة ومتطرفة احيانا لحد تكفير كل من لا يوالي معتقداتهم. وفي مقابل هذا الواقع سعت القوى المتصدية للعملية السياسية اطلاق مبادرات التسامح والتوافق الوطني لتطويق وعزل دائرة العنف واشراك اوسع الشرائح في العملية السياسية، وكان اخر الانشطة مؤتمر القاهرة التحضيري للوفاق الوطني الذي دعت له جامعة الدول العربية، والذي خرج بخطاب مشترك لمعظم قوى والفصائل العراقية، كما وقرر عقد المؤتمر في بغداد، حيث كان من المفروض ان يعقد في ٢٢ - ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٦، الا انه تأجل لاوائل آب المقبل. وفي الوقت ذاته حري بالاشارة بان شريحة مهمة من المجتمع العراقي ومن ابناء المحافظات كركوك، نينوى، صلاح الدين، الانبار، وبعقوبة وبغداد قد شاركت فعلا في الانتخابات النيابية وامست اليوم متمثلة في مجلس النواب وبقية مفاصل الحكومة من رئاسة الجمهورية والوزارة، وهذه خطوة ايجابية صوب تحقيق التوازن والعدالة وبالتالي الحل السياسي والامني فالسلم والاستقرار والازدهار في البلاد، حيث لا امن ولا استقرار في البلاد دون تحقيق المساواة والعدالة لكل مكونات العراق..

وجدير بالاشارة ان هذه التيارات الحرة بين القوائم رغم ما شابها ورافقها من خروقات، مع الأخذ بالحسبان إنها التجربة الأولى من نوعها التي يخوضها الشعب العراقي، وفي ظل الإرهاب وظروف أمنية وفق المادة "١٤٢" منه، اذ تسعى لضمانات للوحدة الوطنية ومراجعة لتوزيع الثروات بين الاقاليم والمركز لتحقيق التكافؤ في التطور والتنمية، اضافة الى اختلافها في الرؤية حول ضرورة بقاء وطبيعة عمل الهيئة أجتثاث البعث وغيرها من الملاحظات، وسيتم تشكيل لجنة في مجلس النواب عاجلا لمراجعة الدستور خلال فترة اربعة اشهر وتقدم توصياتها للمعالجة والمصادقة دفعة واحدة.. وان التوافق على هذه المراجعة هو ركن اساسي يدفع صوب تحقيق الامن والاستقرار، وبعكسه قد تطفو على السطح اختلافات وتشنجات تصب في تأزيم الاوضاع وعدم الاستقرار.

كما وتعاني مناطق عديدة من تبعات وافرازات سياسات النظام العنصري المخلوع في مناطق التحادد لاقليم كردستان العراق او في سهل نينوى او غيرها، وعدم ازالة الغبن الحاصل بابناء المنطقة ممن انتزعت ملكية الاراضي منهم لاهداف عنصرية من خلال تغيير الطابع الديمغرافي، وعدم معالجة الحالة وفق المادة "٥٨" من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية المقرة دستوريا وفق المادة "١٤٠"، والتي تتصدى للمعالجة في الفترة المقبلة على ان ينجز التطبيع والاحصاء والاستفتاء قبل نهاية عام ٢٠٠٧ وما يلازم ذلك من سياسات وتحسس لاختلاف وجهات نظر سكان المناطق حول عائدية مناطقها اداريا والتي يرتجى ان تحسم دستوريا وباسلوب سلمي حضاري وبما يخدم المصلحة العامة للجميع، ويعزز التآخي القومي والديني عبر احترام التعددية الاثنية والثقافية والدينية بعيدا عن الاقصاء والتهميش او التعصب والتطرف التزاما بمبدأ الشراكة والمفاهيم الدستورية.

الانتخابات العراقية.. نتائج ومؤشرات

الخطوات والاستحقاقات السياسية والانتخابات العامة في كانون الثاني والاول ٢٠٠٥ التي جرت في الوطن خلال السنوات الثلاث الماضية هي محطات وطنية اساسية على طريق بناء دولة المؤسسات الدستورية ونجاح العملية السياسية الديمقراطية في العراق الجديد، ومؤشر ايجابي اثبت فيه شعبنا العراقي توقه الى الحرية والديمقراطية والى تحقيق السيادة الوطنية، وذلك من خلال المشاركة الواسعة في التصويت، رغم المخاطر والظروف الأمنية الصعبة للغاية. وكانت هذه المشاركة الشعبية الطوعية تعبيراً عن رفض الدكتاتورية السابقة والرأي والاتجاه الواحد، ودعماً للتعددية والتوجه الديمقراطي المنشود في البلاد.

وقد عبرت الانتخابات عن المنافسة الحرة بين القوائم رغم ما شابها ورافقها من خروقات، مع الأخذ بالحسبان إنها التجربة الأولى من نوعها التي يخوضها الشعب العراقي، وفي ظل الإرهاب وظروف أمنية قاهرة. ولكن في نفس الوقت يمكن إدراج ملاحظات ومآخذ سياسية وإجرائية ونقاط خلل تتمثل في النقاط التالية..

- إن غالبية القوائم المتنافسة كانت ذات طابع طائفي وقومي بشكل عام، اي إنها مثلت التكوينات القومية والمذهبية للشعب العراقي أكثر من أن تكون ممثلة للتيارات الوطنية والفكرية والسياسية.

- رغم إن الظرف الأمني يومي الانتخابات في كلتا المرحلتين، شهد هدوءا وتحسناً واضحا وملموساً شجع المواطنين على المشاركة، الا إن الفترات السابقة للانتخابات كانت الأوضاع فيها متدهورة للغاية وخاصة في المناطق الغربية من البلاد وتحديداً في الانتخابات الأولى. وكان لهذا انعكاس سياسي وأمني في احجام التقدم للترشيح والمشاركة في القوائم الانتخابية وبالتالي مشاركة المواطنين في الاقتراع، ونتيجة ذلك اشر خللاً في العملية الانتخابية برمتها في وصول مرشحين عن تلك المناطق الى الجمعية الوطنية وحصول ما عرف بضعف مشاركة العرب السنة في العملية السياسية. وقد بذلت جهود ملموسة للمعالجة من خلال المشاركة في عملية صياغة مسودة الدستور والتصويت عليه، ومن ثم المشاركة الأوسع في عملية الانتخابات الأخيرة لمجلس النواب وبالتالي المشاركة في الحكومة الحالية.

- لحق غبن كبير بأبناء شعبنا الكلدوآشوري وبقية المكونات من الشبك والأزيدية والتركمان في سهل نينوى في الانتخابات الأولى في كانون الثاني ٢٠٠٥، حين حرموا من المشاركة في الاقتراع في يوم الانتخابات وعدم وصول صناديق الاقتراع وبقية المستلزمات الانتخابية الى معظم المناطق. هذا ورغم إن هذه المناطق كانت فيها الأوضاع الأمنية مستقرة حتى قبل الانتخابات وافضل بكثير من مناطق أخرى في البلاد. ورغم تجمهر المواطنين بكثافة ومطالبتهم توفير المستلزمات الانتخابية لهم للمشاركة في الاقتراع، إلا إن الجهات المعنية في محافظة نينوى لم تلب طلبهم، كما وإن المفوضية العليا للإنتخابات المسؤولة عن متابعة وصول المستلزمات الانتخابية تلكأت في معالجة الموقف، وأجرت متأخرة تحقيقاً في الموضوع، واحجمت عن ذكر الحقائق وأسماء الجهات الأمنية المعنية في المنطقة التي تصرفت بمستلزمات الاقتراع بطريقة غير قانونية، وهذا ما توضح لاحقاً في تقارير مستقلة، وبالتالي فإن المفوضية التي كان يفترض أن تكون مستقلة تهربت من تحميل المسؤولية للجهات المعنية بهذا العمل والمقاصد منها والتي باتت معروفة في حرمان أبناء شعبنا وجميع المكونات في هذه المناطق ومناطق أخرى في محافظة نينوى وكركوك من أن يأخذوا مكانهم المناسب في الجمعية الوطنية.

وفي الانتخابات الأخيرة في كانون الأول ٢٠٠٥ لمجلس النواب تكرر الخلل ولو بدرجة أقل وتمثل في نقص بطاقات الاقتراع وحرمان أعداد كبيرة من المسجلين المؤهلين للاقتراع من الحصول على تلك البطاقات في عدد من المراكز الانتخابية، أو عدم وجود أسماء المقترعين في المراكز الانتخابية في بعض المناطق، أو الفوضى التي عمت مراكز انتخابية اخرى. هذا بالإضافة الى الحملات المنظمة لتمزيق وتشويه الملصقات الدعائية لقائمة الرافدين في عنكاوا ودهوك. وخروقات قانونية للحملة الانتخابية الدعائية باستخدام الرموز الدينية المسيحية مثل قباب الكنائس والصليب. وكما في الانتخابات السابقة لم تقم المفوضية العليا للانتخابات بأية إجراءات سواء اثناء الانتخابات أو بعدها.

وعن تقييم نتائج الانتخابات فيما يخص شعبنا والنتائج الضعيفة التي حصل عليها والمتمثلة بمقعد واحد فقط لقائمة الرافدين في كلتا المرحلتين الانتخابيتين، للجمعية الوطنية السابقة أو مجلس النواب الحالي، وعدم حصول أية قوائم أخرى ذات الخصوصية القومية لشعبنا على اية مقاعد، رغم كونها مدعومة من مرجعيات بعض الكنائس، أو كانت تضم عدد غير قليل من المجموعات أو الأحزاب، فهناك عدة عوامل أدت الى عدم حصول شعبنا على العدد المناسب من المقاعد مقابل حجمه السكاني في الجمعية الوطنية او مجلس النواب، ومنها العامل الموضوعي المشار إليه سابقاً في حرمانه من التصويت والاقتراع في سهل نينوى أو المخالفات التي حصلت في هذه المنطقة ومناطق أخرى. وهناك ثمة عوامل موضوعية وذاتية أخرى من بينها الظرف الأمني في البلاد وإحجام أعداد كبيرة عن المشاركة في التصويت في معظم المناطق سيما مدينة الموصل والعاصمة بغداد. وتدني الوعي القومي وعدم إدراك أهمية الانتخابات، اضافة الى وجود نسبة لا يستهان بها من شعبنا في المهجر والشتات واجراء الانتخابات في ظروف مناخية صعبة واثناء ايام العمل وأبتعاد الاجيال التي ترعرعت في المهجر عن قضاياها القومية والوطنية، دون أن ننسى أنتقاد أداء بعض مفاصل الحركة في التوعية للانتخابات، كل ذلك ادى الى انخفض مستوى المشاركة. وفي الجانب السياسي فإن عدم إقامة تحالف واسع بين الأطراف والمجموعات المتعددة بل العكس من ذلك تصاعد المهاترات بينها، كان له دوراً ولو محدود في عدم توحيد الصوت والخطاب لجماهير شعبنا وحثهم على المشاركة، فإن هذا كله اضعف المكانة الانتخابية لشعبنا. وإن الشرذمة السياسية الحالية لها اسبابها ودوافعها وفي مقدمتها إن العديد من تلك الأطراف لا تملك استقلالية القرار، وبعضها يعاني ضغط الإخفاق وعدم التقدم والتطور في أجواء الحرية المتاحة، والبعض لم يقدر موقعه وحجمه الجماهيري لا قبل الانتخابات ولا بعدها، ولهذا رأينا قبل كلتا مرحلتي الانتخابات ولا تزال مستمرة حتى في المرحلة الراهنة، رغم الشعارات البراقة حول الوحدة وغيرها فإنها آثرت ولا تزال في التحالف خارج الإطار القومي وتتهرب من استحقاقات الانتخابات التي هي المحك لمعرفة رأي الشعب ومزاج الجماهير وتأييدها لهذا الطرف أو ذاك، واحتموا خلف سور ومظلة ليست لهم لضمان مواقع وامتيازات خاصة يستخدمونها كمنابر لاستمرارية الشعارات المضللة والتنفيس من العقد التي لازمتهم.

إن النتائج الضعيفة التي حصل عليها شعبنا في الانتخابات ضمن خصوصيته القومية والمتمثلة بمقعد واحد فقط في مجلس النواب الحالي، مع عضو آخر ضمن قائمة التحالف الكردستاني، قد أفرزت من جهة مكانة كل طرف ضمن ساحتنا القومية، وهذا يشمل المراهنين على التسميات واشكالياتها او مظلة الطائفية او حتى نفوذ المرجعيات الكنسية، والمفروض منطقياً واخلاقياً احترام رأي الناخبين المصوتين مهما كان عددهم، لأن احترام الرأي العام وإرادة الشعب ومعرفة كل طرف لدوره وقدراته هي من الأسس المهمة لإدارة العملية السياسية الديمقراطية. ومن السبل الكفيلة بإشراك أوسع شرائح المجتمع من أبناء شعبنا التي احجمت عن المشاركة في المرحلة السابقة، للانضمام والمساهمة في العمل القومي الوطني البناء والمثمر.

إن من المؤشرات المضيئة التي أفرزتها الانتخابات، هي إن أبناء شعبنا وجماهير حركتنا لم ولن تستسلم للواقع المفروض عليها من الكتل الكبيرة والمهيمنة. حيث عبرت جماهيرنا عن رفضها وسخطها لما اصابها من غبن سواء في الانتخابات او المشاركة في الوزارة من خلال المظاهرات في سهل نينوى وبغداد والخارج. وكلها تدل على تمسك أبناء شعبنا باستقلالية القرار ضمن انتماءهم الوطني العراقي وهويتهم الحضارية في أرض النهرين التاريخية.

إن حركتنا ستستمر في القيام بدورها وواجباتها الوطنية في المرحلة المقبلة من أجل إقامة النظام الديمقراطي التعددي الاتحادي الذي يضمن حقوق كافة شرائح ومكونات الشعب العراقي وحقوق المواطنة القائمة على أساس الشراكة والعدل والمساواة لكافة المواطنين ايا كانت انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية والطائفية أو الفكرية والسياسية، واحترام مبادئ القانون الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين المرأة والرجل. ليعم الاستقرار والسلام ربوع بلادنا وينعم الشعب بخيرات البلاد.

العراق.. الأمانة التي في أعناقنا

زهير كاظم عبود

لنتطلع معا للغد العراقي، حيث سترحل القوات الأجنبية مهما كانت جنسيتها أو تسميتها عن تراب العراق، وحين يندحر الإرهاب كلياً بعد إن ينظف التراب العراقي نفسه ليعود طاهرا غير ملوث. لنفكر معاً في الغد العراقي حيث يعود النخيل يتراقص مع نسمات الهواء العراقي العبق، ويغسل سعفاته بماء المطر الطاهر، وينتشر الأطفال يتقافزون في حدائق المدن، وتتوزع عوائل الفقراء في الحدائق العامة تتناول عشاءها في أماسي الصيف. لا دبابات اجنبية تسحق الأرصفة وترعب البشر وتقتل عمداً أو بالخطأ، ولامجنزرات تسحق الحدائق وتقتل الورود ولا أصوات تمزق هدأة الليل وتزيح الهدوء من صدور الناس، ولا مدن يستبيحها الذباحون والقادمون الينا من مغارات التأريخ الأسود دون ملامح يريدون إن يمنعوا هواء العراق. لنفكر معا في قاسمنا المشترك بدولة يحكمها القانون، يعمها الأمن والأمان، يطمئن فيها العامل الفقير حين يشتري الخبز صباحا لعياله، وتطمئن عياله لعودته من عمله مكللا بعرق العمل وأجور حلال تنعم بها عوائل أهل العراق التي لم يتوفر لها طيلة الزمن الوطني قنينة نفط مجاناً ويعز عليها قناني الغاز والمنتجات النفطية التي تتوفر في بلاد الرافدين تحت أقدام الناس أكثر مما يوفره دجلة والفرات من ماء. ستعود البهجة لعيون العراقيين حين يتزاورون في الليل، أو حين يسافرون لبعض وأرواحهم المطمئنة في بلد أستعاد كل قيم السلام والمحبة التي ارادوا إن يمسحوها من ذاكرة العراق. سترحل عنا كل غرائب القدر المرير، سترحل الدبابات وطائرات الآباتشي، كما سترحل الوجوه المشوهة التي أرادت زرع الفتنة وأشعال الحرب الأهلية، وسترحل أيضاً رموز الطغيان والدكتاتورية ولن يرقص أحد في موت ولده ولن تزغرد بعد امرأة على جثة شقيقها، وخاب حلمهم الشرير وبقي العراق يفتح صدره الرحب ليضم اولاده مرة أخرى حميميا كما كان يتسع للجميع. سترحل القوات الأجنبية ومعها كل مجموعات الإرهاب والقتل اليومي وستفر والى الأبد البهائم المفخخة وكل الغربان التي تعتاش على جثث ودماء العراقيين، وستندحر كل أمنيات الأشرار بأن لا يعود العراق عراقاً، وان يصير أرضاً قاحلة وبشرا مرعوبا كما كانوا يحلمون، وان تسقط نظرية أن العراقيين بحاجة دوماً لدكتاتور ظالم يجعل الأمن سائداً وفق منهجيته وعقليته وسيفه المسلط فوق رقابهم. سترحل القوات الأجنبية ويبقى العراق وشعب العراق وتلتقي الناس ترمم ما صار شرخا وما تهدم في زمن الدكتاتورية، أو في زمن الاحتلال، حينها تتعاضد الضمائر الخيرة تبني العراق وترمم الشروخ وتضمد الجراح التي توسعت ولا بد لها من ضماد. كلنا نساهم بهذا العراق عربا وكوردا وتركمانا، وآشوريين وكلدانا وأرمنا، كلنا معنيون بهذا العراق الذي يشكل امانة في ضمائرنا، مسلمين شيعة وسنة، ومسيحيين، ومندائيين وإيزيديين، وكلنا نرتقي على جراحنا ونبحث عن قواسمنا المشتركة، ومستقبل اجيالنا القادمة نصنع الغد العراقي الذي نحلم، ونعمل من خلال تلك القواسم المشتركة متجاوزين مرحلة مرة من مراحل الحياة العراقية، سجلها التأريخ الحديث وخسر فيها العراق الكثير الكثير من البشر والقيم والطاقات والكفاءات، علينا أستعادة مانستطيع استعادته، وعلينا ان نمسح من الذاكرة أسماء الطغاة والدكتاتوريين والطائفيين والمتسلقين على حساب العراق، وأن لا نبقي نلوك مرارة الماضي الذي صار في مزبلة التاريخ. يمين أو يسار، وسط أو معتدلين، قوميين أو شيوعيين، علمانيين أو متدينين، كلهم للعراق، نتباهى بهذا التلون السياسي والديني والقومي والمذهبي، ويحكمنا القانون ولا فرق بين مواطن وآخر في دستورنا وقوانيننا مهما كانت الأسباب. ستكون معكم كل ارواح الأبرياء الذين قضوا في ساحات الأعدام، وفي سجون الأنظمة التي ذبحت العراقيين قبل أن يحل الذبح الرسمي والإرهابي بيننا، بنتيجة الاختلافات السياسية المتطرفة والتي كانت أنهار الدم والكراهية التي تجذرت في النفوس تسقيها، وستكون معكم كل أرواح الأبرياء الذين تم قتلهم لأسباب طائفية أو دينية أو قومية، وستكون معكم ضمائر كل الذين تحملوا وجع التشرد والترحيل والأقصاء، وسيكون معكم كل حريص على هذا العراق. سيستعيد العراق ليس فقط وجهه المشرق البهي والبهيج، وأنما سنعوض ما صار وجرى علينا من ظلم وأحتلال وشطب وأقصاء عن مسيرة الحياة لنلحق بركب الأمم، ونستعيد ما بقي لنا من أولاد فرقهم الزمن المرير في أصقاع الأرض، ونستعيد امهاتنا واخواتنا اللواتي فررن الى بلاد الله خشية أو خوفا أو عوزا، وسنستعيد مع كل هذا الآماسي العراقية والنخوة العراقية والشهامة العراقية، وان نتعاضد ونحمي بعضنا وأن نزرع الإيمان في عقول صغارنا بأن لا فرق بين أبن أربيل والبصرة وبين ابن الرمادي والعمارة، أو بين عراقي وعراقي، وأن نحرص جميعا على وحدة العراق وسلامته وأستقلاله وسيادته ونظامه الاتحادي. غداً سيكون العراق خالياً من كل أشكال السلاح التي يحملها جنود الأحتلال أو التي تحملها الميليشيات التي ترعب بعضنا، وتحول أحلام أطفالنا الى قنابل يدوية ورشاشات ومسدسات وأقنعة سوداء ومحاكم تفتيش وسيوف وسكاكين ومثاقب وحبال لربط الجثث ورؤوس انفصلت عن جثثها ولم تزل يانعة لم يحن وقت قطافها. سيعود العراق بعد إن ينحسر عنه الغرباء، ويتحصن بأبنائه، وسيعود العراق محطة للثقافة واشعاعا للعلم ومركزا للإبداع وتجمعا لكل مواهب الجمال والفنون. سيصحو اهل العراق على الغد العراقي ولم تفلح كل مخططات السوء ونوايا الأشرار من تحويله الى محميات ومقاطعات، وسيكون لكل مدينة وإقليم ما تتنافس به مع غيرها من المدن والأقاليم في البناء واللحاق بركب الأمم وتعويض ما فات وما حرم منه العراقي. نتطلع الى الغد البهيج وسماء صافية لايعكر صفوها أزيز الطائرات ولايخدش سكونها هدير الدبابات، ولايرعب اهلها صوت الأنفجارات، وستختفي من شوارعنا المفارز العسكرية والمصدات التي تقطع الشوارع وتمنع السيارات، فلم يعد هناك خوف من سيارة مفخخة فأهل العراق لا يفرطون بأرواح اخوتهم ولا بمالهم من اجل القتل الحرام. سيعود العراق عراقا يعيش الجميع فيه منسجمين ومتآخين ومتحابين، وسترحل لغة الأتهامات والتخوين والشتائم والبذاءات مع رحيل الأغراب، وحين تهدأ النفوس وتسكن المشاعر ستعود لغة العراقي المهذبة ووجدانه الحار وحرصه على الشرف والقيم النبيلة والكرم الذي طالما اشتهرنا به، وسيعود العراق تضلله باسقات النخيل نموذجا للأنسجام القومي والديني والمذهبي، وسينهض الفرات يعانق دجلة بعد جفاء ويباس، وستعود حتى الطيور التي هاجرت أو التي هربت من قاتليها وسنتذكر كل مآسي العراق من سجن الكوت ونقرة السلمان وقصر النهاية ومسالخ الفضيلية وأبو غريب والجادرية وبوكا بحسرة وبما يحفزنا لأن ندعها في ذاكرة التأريخ العراقي، ولم نعد نتذكر أسم الطغاة والجلادين حيث الجميع منشغل بعمليات البناء في كل انحاء العراق ولكل مسامات العراق حيث يحتاج منه جهد كل ابنائه ورموزه. في الغد العراقي سترحل قوات الأحتلال وسيكنس العراق كل مجموعات الإرهاب التي تريد اعادة العراق الى عصور الظلام وتعرقل مسيرته مثلما تعرقل رحيل القوات الأجنبية المحتلة، وسنسمع لهجات عراقية ولغات نألفها ونعرفها، ولم يعد مجال للغة غريبة إن تحل بيننا، وسيصلي ابناء العراق صلاتهم في جوامعهم وحسينياتهم وكنائسهم وفي مناديهم وبيوتهم، وسيكبر الجميع لله الذي أعز العراق بأهله وأبقاهم موحدين ومتآخين ووقاهم من شر الأشرار وغدر الغادرين. وسيكون الغد العراقي مختلفاً عن كل غدوات الدنيا، حيث سيكون العراق طاهرا دون بساطيل أجنبية ودون طغاة وقتلة، ودون مجموعات إرهابية تذبح البشر باسم الدين كما تذبح النعاج، والدين منهم براء.